المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

17/12/2013

تتويج الفائزين بـ «جائزة ناشئة الفكر الحقوقي» لسنة 2013

اليزمي: تقوية دولة الحق والقانون لن تتأتى دون تشبع الشباب بقيم حقوق الإنسان

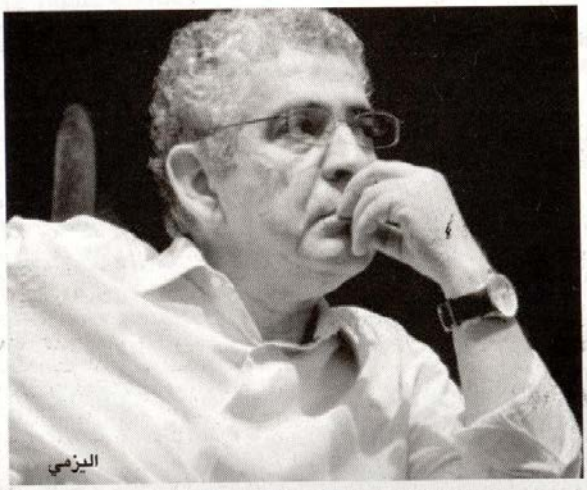
اليزمي

أقيم مساء أول أمس السبت بمراكش، حفل تتويج المتفوقين في مسابقة «جائزة ناشئة الفكر الحقوقي» برسم سنة 2013 والتي تدخل في إطار مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشاعتها وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة.

وفاز بهذه الجائزة، التي أشرف على تنظيمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش بشراكة مع الأكاديميتين الجهويتين للتربية والتكوين مراكش-تانسيفت-الحوز ودكالة-عبدة، والتي تأتي انسجاما مع روح التعاون القائم بين المجلس ووزارة التربية الوطنية في مجال التربية على حقوق الإنسان داخل المؤسسات التعليمية، خمسة تلاميذ (أربع تلميذات وتلميذ واحد) من بين 230 مترشح ومترشحة. ويتعلق الأمر بكوثر بومهدي (نيابة آسفي) وسمية سرستو (نيابة الرحامنة) وسكينة العاجي (نيابة آسفي) وسامية علاوي (نيابة اليوسفية) وعبد الكبير أيت الحاج (نيابة الصويرة).

وتميز هذا الحفل بحضور، على الخصوص، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي والوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني عبد العظيم كروج وأحمد عبادي عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى جانب مدراء أكاديميات جهوية للتربية والتكوين ونواب وزارة التربية الوطنية وأطر المنظومة التربوية وممثلو هيئات المجتمع المدني.

وتهدف هذه الجائزة، التي تم في إطار تنفيذها إنجاز مؤلف بعنوان «في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان» من إعداد الأساتذة محمد سبيلا وعبد السلام بن عبد العالي ومصطفى لعريصة، إلى تحسيس تلاميذ وتلميذات السنة الثانية باكالوريا بخصوص المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وتنمية قدراتهم المعرفية في مجال الفكر الحقوقي بصفة عامة، والتشجيع على القراءة والعناية بها كحق وسلوك وواجب في الوقت ذاته.

وفي كلمة بالمناسبة، أبرز اليزمي أن 51 من ساكنة المغرب تحت سن 25 سنة وأن المنظومة التعليمية تضم ستة ملايين من الأطفال والشباب، معتبرا أن تقوية دولة الحق والقانون لن تتأتى دون تكوين الشباب في مجال حقوق الإنسان والتشبع بقيمها. كما أكد التزام المجلس ولجانه الجهوية بالعمل على جعل الشباب محورا أساسيا واستراتيجيا في برنامج عمله، وكذا إبرام شراكات والعمل اليومي مع المنظومة التربوية من أجل بناء وطن الحقوق المنفتح والملتزم بكونية حقوق الإنسان.وأشار اليزمي، من جهة أخرى، إلى التجربة الرائدة للمغرب على المستوى العربي والإفريقي في مجال الإنصاف والمصالحة وهو ما دفع بالعديد من الدول، يقول اليزمي، إلى إبداء اهتمام خاص بالاطلاع والاستفادة من التجربة المغربية في هذا المجال.

من جهته، اعتبر عبد العظيم كروج أن هذه الجائزة تشكل إسهاما متميزا في ترسيخ ونشر ثقافة حقوق الإنسان ومبادئ المواطنة الحقة في صفوف الناشئة، مشيرا إلى أن ما تحقق منذ سنة 2000 يعد مهما جدا سواء على مستوى المناهج والحياة المدرسية أو أنشطتها الموازية أو توفير العدة البيداغوجية أو تطوير كفاءات الأطر التربوية والإدارية مما مكن من إدماج مرن للمقاربة الحقوقية في المنظومة التعليمية وانفتاح المؤسسات التعليمية على منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال.

وشدد كروج على ضرورة التعبئة الفردية والجماعية وتحمل المسؤولية كل من موقعه للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشاعتها وترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني داخل المؤسسات التعليمية. كما أكد عزم الحكومة على مواصلة تنفيذ ما جاء في البرنامج الاستعجالي في شقه الخاص بالتربية على المواطنة وتنمية السلوك المدني وتعزيز الحكامة الجيدة وإعمال مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات التدبيرية والتربوية للمنظومة ومراجعة البرامج والمناهج وتنمية قدرات الأطر التربوية.

وتخلل هذا الحفل تقديم فقرات فنية من تنشيط أساتذة وتلاميذ بعض المؤسسات التعليمية بجهتي مراكش تانسيفت الحوز ودكالة عبدة، وعرض شريط وثائقي تحت عنوان «اليوم أعود» يحكي المعاناة اليومية للتلاميذ بالوسط القروي وما يتكبدونه من مشاق في سبيل الوصول إلى المدرسة. وفي ختام الحفل تم الإعلان عن تنظيم النسخة الثانية لهذه الجائزة تحت إشراف اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة وطانطان كلميم والداخلة أوسرد.

اتفاقية بمراكش لتكوين 200 ليبي في مجال المصالحة والحوار الوطني

2842 13

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهيئة شؤون المحاربين بليبيا، مساء السبت بمراكش، اتفاقية تتعلق ببرنامج تدريبي في فن المصالحة والحوار الوطني لفائدة 200 مشارك من ليبيا.وتم التوقيع على هذه الاتفاقية على هامش حفل تتويج الفائزين بجائزة ناشئة الفكر الحقوقي المنظمة من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في دورتها الأولى، من قبل رئيس المجلس السيد إدريس اليزمي والمدير العام لهيئة شؤون المحاربين بليبيا السيد مصطفى عبد الوهاب الساقزلي.ويهدف هذا البرنامج التدريبي إلى التحسيس بقيم المصالحة من خلال الاستفادة من خدمات وخبرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره جهة مؤهلة للقيام بالأعمال والمهام التي يرغب الطرف الليبي في الاستفادة منها، وكذا بالنظر لكون المجلس يتمتع بخبرة وتجربة في مجال المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان. وسيعمل المجلس، بموجب هذه الاتفاقية، على تكوين المشاركين بالنظر لما يتوفر عليه من إمكانيات تعبئة الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف التعليمية والتدريبية المنتظرة، بالأساليب والوسائل الحديثة اللازمة لتطبيق البرنامج المسطر من حيث إطاره النظري والميداني والتحليلي والتجارب الفضلى.كما يتوخى هذا البرنامج تمكين المشاركين من إدراك المفاهيم والمهارات الأساسية لمضامينه أكاديميا وعمليا من خلال ورشات عمل، بشكل يضمن المقدرة على فهم الأدبيات المتاحة في المجال.

وسيتم تنفيذ البرنامج التدريبي، الذي سينطلق ابتداء من يناير المقبل، على ثمان مراحل وتشمل كل مرحلة خمسة وعشرين مشاركا، وسيقوم بتأطيره خبراء على مستوى عال من الكفاءة من داخل المجلس ومن شركائه ومن كفاءات لها المؤهلات المطلوبة.

وتشمل محاور هذا التكوين، التي تجمع بين العروض النظرية والتطبيقية على شكل ورشات، المصالحة والوساطة والحوار والاتصال.وتتوزع مضامين هذا التكوين ما بين الاطلاع على تجربة حقيقية للمصالحة في ظروف مشابهة وتتسم بالاستمرارية، واللقاء مع بعض المساهمين والمشاركين في هذه التجربة، أو المشرفين عليها وفرصة المناقشة والحوار، وإدراك المفاهيم الأساسية الأكاديمية لموضوع التكوين وإسقاطاتها على التجربة المغربية والواقع الليبي الراهن (الحوار، المصالحة، العدالة الانتقالية، الإنصاف والمحاسبة، التفاوض، الوساطة، صنع السلام). وتميز هذا الحفل بحضور على الخصوص، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني السيد عبد العظيم الكروج و أحمد عبادي عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومدراء أكاديميات جهوية للتربية والتكوين، إلى جانب نواب وزارة التربية الوطنية وأطر المنظومة التربوية وممثلو هيئات المجتمع المدني.

انعقاد الدورة المقبلة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان في المغرب..

المملكة تعزز مكانتها الدولية

2/8653

جنيف: عبد الله شهبون

برزت المكانة الدولية للمغرب باعتباره بلدا رائدا في حماية حقوق الإنسان، مرة أخرى في برازيليا، حيث وقع الاختيار، الجمعة المنصرم، على المملكة المغربية لاستضافة الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان سنة 2014.

ويعكس هذا الاختيار رفيع الدلالة الثقة الكبيرة التي يحظى بها المغرب باعتباره عضوا مؤسسا لمجلس حقوق الإنسان، وبشكل دلالة على الاعتراف بالعمل الإصلاحي الذي تقوم به الرباط في هذا المجال، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

كما أن هذا الأمر يمثل اعترافا بسياسة الانفتاح التي ينهجها المغرب في جميع المحافل المهتمة بحقوق الإنسان، فضلا عن التكريس الدولي للانخراط المتواصل للمملكة لصالح الديمقراطية ودولة الحقوق والحريات.

ويتموقع المنتدى منذ إحداثه سنة 2004 ضمن المدافعين الأشاوس عن حقوق الإنسان، من خلال تعزيزه لشبكات التضامن المحلية والدولية من أجل الاحترام الكامل للقيم الكونية التي تشكل الوعي الإنساني.

وتطور المنتدى مع مرور الوقت إلى إطار مفضل للتبادل والتفكير حول الحلول المناسبة للأزمات المتعددة التي تسود العالم في سياق تعزيز الحقوق الإنسانية.

وإذا كان منظمو حدث حقوقي كبير اختاروا اليوم رسميا المغرب لاستضافة الدورة المقبلة للمنتدى، فإن هذا يشكل شهادة على المصداقية والالتزام الذي يبديه بلد له إسهاماته في مواجهة التحديات الراهنة.

ومن خلال جعل المغرب شريكا في قضية حقوق الإنسان، يدرك منظمو المنتدى جيدا إلى أي مدى ينخرط هذا البلد المستضيف للدورة الثانية للمنتدى في العمل على ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ولم تتوقف المملكة عن تعزيز تعاونها وتفاعلها مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها مجموعات العمل، والإجراءات الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة.

ويتمتع المجتمع المدني وجميع المدافعين عن حقوق الإنسان في المغرب بفضاء وحرية الحركة والعمل التي لا تتوفر عليها بعض بلدان المنطقة التي لا تتردد في المنع المنهجي لزيارات المنظمات غير الحكومية الإنسانية والتي تتوفر على انتداب من الأمم المتحدة.

ويعتبر المغرب من البلدان القلائل في المنطقة التي وضعت، بشكل متدرج، شبكة كثيفة من الهيئات الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان على قاعدة المعايير الدولية المطبقة والممارسات الجيدة الجارية.

ويعد كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، وهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، مؤسسات منخرطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وتطرح نفسها كوسيط موثوق به في المجالات التي تندرج ضمن اختصاصاتها.

كما أن التجربة المغربية على طريق الدمقرطة والتحديث، تعتبر فريدة من نوعها، حيث جاءت كنتيجة للخيارات الاستراتيجية التي تم تبنيها.

وتدل هذه التجربة على سياسة إصلاحية متبعة منذ 13 سنة في إطار ورش كبير وواسع كان آخره إطلاق جلالة الملك لسياسة شاملة تتعلق بقضايا الهجرة ذات وجه إنساني. كما أن نيل المغرب لعضوية مجلس حقوق الإنسان يقدم دليلا آخر على أن المجتمع الدولي يرى أن المملكة بلد ملتزم بشكل كبير بمسلسل لا رجعة فيه من الإصلاحات والالتزامات الديمقراطية.(و م ع)

الصباح
يومية مغربية شاملة

www.assabah.press.ma

تكريم حرزني بملتقى "الكتاب والمؤلف" بالمضيق

تنظمه جمعية قدماء ثانوية الفقيه داود بمشاركة سميرة القادري وآخرين

42/12/12

تكرم جمعية قدماء تلاميذ ثانوية الفقيه داود التأهيلية، نهاية الأسبوع الجاري، الفاعل الحقوقي أحمد حرزني، ضمن فعاليات الدورة الأولى لملتقى المضيق الأول ل"الكتاب والمؤلف" الذي ينطلق ابتداء من غد (الأربعاء) بكل من المضيق والفنيدق ومارتيل وعيلين وبليونش، ويستمر إلى غاية الأحد المقبل.

ومن المرتقب أن تشارك في الحفل التكريمي لأحمد حرزني الفنانة المغربية سميرة القادري إضافة إلى مجموعة أخرى من الأسماء الفنية والأدبية.

وسيعرف الملتقى تنظيم معرض وطني للكتاب يضم أحدث الإصدارات الفكرية والعلمية والأدبية وطنيا وعربيا بمشاركة مجموعة من المؤسسات الثقافية والحكومية منها وزارة الثقافة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، إضافة إلى جامعة عبد المالك السعدي وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط والمعهد الفرنسي وبيت الشعر واتحاد كتاب المغرب ومؤسسات أخرى.

وتتخلل الملتقى مجموعة من الفقرات والأنشطة منها المحاضرة الافتتاحية التي من المرتقب أن يلقيها محمد الصبيحي وزير الثقافة في موضوع "المغرب المتعدد ثقافيا"، إضافة إلى ورشات تثقيفية من تأطير أساتذة مختصين منها ورشة "تقنيات الكتابة الأدبية" لفاطمة الميموني وورشة "الكتابة الرقمية" لمحمد اليزيدي يستفيد منها تلاميذ ثانويات محلية.

وتتواصل أنشطة ملتقى "الكتاب والمؤلف" بتنظيم لقاء مفتوح مع الكاتب المغربي عثمان أشقرا بمشاركة عبد اللطيف البداي، إضافة إلى ورشات أخرى في مواضيع "حقوق المؤلف بين التشريعات الوطنية والدولية" و"التربية والمواطنة" وغيرها.

ولن تخلو فقرات الملتقى من الأصوات الشعرية إذ ستحتضن دار الثقافة المضيق، خلال اليوم الثالث، أمسية شعرية بمشاركة مجموعة من الشعراء منهم نجيب خداري وعبد الكريم الطبال وأحمد بن ميمون وفاطمة الميموني والشاعرة اليمنية ابتسام المتوكل، يقدمهم فخر الدين العلمائي. كما تخصص خلال اليوم نفسه أمسية "للحكي العربي" لفائدة أطفال الجماعة القرويو بليونش يؤطرها عادل تولة.

وتتواصل الورشات خلال اليوم الرابع للملتقى بورشة في موضوع "التنوع البيولوجي" يؤطرها الدكتور محمد منى مدير المتحف الوطني للتاريخ الطبيعي بالرباط لفائدة تلاميذ ثانوية الفقيه داود بالمضيق، وورشة تكوينية أخرى في موضوع "التكنولوجيات الحديثة" من تأطير الدكتور محمد أمزيان لفائدة تلاميذ ثانوية محمد السادس بمرتيل.

وخلال اليوم نفسه تحتضن دار الثقافة بالفنيدق لقاء مفتوحا مع الفنانين المغربيين محمد مروازي وسناء عكرود للحديث عن تجربتهما الفنية في مجالات المسرح والتلفزيون والسينما، إضافة إلى ندوة فكرية في موضوع "الإعلام الثقافي بالمغرب" بمشاركة محمد عبد الوهاب العلالي ومحمد الحميدي، ويناقشهما الأديب والشاعر صلاح الوديع.

كما يعرف اليوم الخامس (الأحد) والأخير ندوة فكرية تحتضنها دار الثقافة المضيق في موضوع "تقاطعات الرواية العربية الحديثة" بمشاركة الباحثين علي القاسمي (من العراق) والمغاربة البشير الدامون وخالد أقلعي وعبد الرحيم الشاهد.

عزيز المجدوب

أحمد حرزني أحد الأسماء المكرمة خلال الملتقى (أرشيف)

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

التوقيع بمراكش على اتفاقية لتكوين 200 ليبي في مجال المصالحة والحوار الوطني

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهيئة شؤون المحاربين بليبيا، مساء السبت بمراكش، اتفاقية تتعلق ببرنامج تدريبي في فن المصالحة والحوار الوطني لفائدة 200 مشارك من ليبيا.

وتم التوقيع على هذه الاتفاقية على هامش حفل تتويج الفائزين بجائزة ناشئة الفكر الحقوقي المنظمة من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في دورتها الأولى، من قبل رئيس المجلس إدريس اليزمي والمدير العام لهيئة شؤون المحاربين بليبيا السيد مصطفى عبد الوهاب الساقزلي.

ويهدف هذا البرنامج التدريبي إلى التحسيس بقيم المصالحة من خلال الاستفادة من خدمات وخبرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره جهة مؤهلة للقيام بالأعمال والمهام التي يرغب الطرف الليبي في الاستفادة منها، وكذا بالنظر لكون المجلس يتمتع بخبرة وتجربة في مجال المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان.

وسيعمل المجلس، بموجب هذه الاتفاقية، على تكوين المشاركين بالنظر لما يتوفر عليه من إمكانيات تعبئة الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف التعليمية والتدريبية المنتظرة، بالأساليب والوسائل الحديثة اللازمة لتطبيق البرنامج المسطر من حيث إطاره النظري والميداني والتحليلي والتجارب الفضلى.

4711/2

بتعاون بحريني مغربي.. التحضير لإطلاق محكمة عربية لحقوق الإنسان

يشتغل المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين على مشروع إطلاق المحكمة العربية لحقوق الإنسان، التي سيكون مقرها في العاصمة البحرينية المنامة.

وكشف الدكتور أحمد عبد الله فرحان، الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أن مؤسسته تشتغل مع الأمين العامل للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، على دراسة سبل إطلاق هذه المحكمة الحقوقية التي أمر بها الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين.

أحمد عبد الله فرحان، في تصريح لموقع «كيفاش»، قال: «نحضر مع محمد الصبار لمؤتمر عربي في البحرين، وندرس إقحام ثلاثة بلدان من الوطن العربي ليكونوا شركاء مع البحرين في هذه التجربة ولنبحث سبل التأسيسي لهذه المحكمة التي من المنتظر أن يكون مقرها مدينة المنامة البحرينية».

وأضاف الأمين العام: «زرت العديد من المرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب لاقتناعنا بالتجربة الرائدة للمغرب في ملف حقوق الإنسان وفي موضوع العدالة الانتقالية، ونحن اليوم بصدد توقيع مذكرة تفاهم مع المجلس للاسفادة في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان وفي مجال نقل الخبر إلى البحرين».

وأكد فرحان أن التعاون مع المجلس في المغرب جاد، وقال: «نحاول أن نستفيد من التجربة المغربية بما يتوافق مع الشارع البحريني، ولا يمكن إلا أن نقوي علاقة مع أشقائنا المغاربة لنقلة نوعية حقيقية للتعاطي مع ملف حقوق الإنسان».

http://www.kifache.com/56058

لقاء مع ضحايا الاختفاء القسري و الاعتقال التعسفي

أجرت خديجة أبلاضي النائبة البرلمانية عن فريق العدالة و التنمية لقاءا بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان التي تصادف تاريخ 10 دجنبر من كل سنة مع مجموعة من ضحايا الاختفاء القسري يمثلون أزيد من 241 ضحية موزعين بين مجموعة أكدز بقلعة مكونة و تازمامرت و معتقلي البعثة بالعيون أو ما يعرف ب PC CINQUO واعتبرتها خديجة أبلاضي انها فرصة سانحة لإستعراض مجمل المشاكل التي يعاني منها هؤلاء و نذكر منها على الخصوص هزالة التعويضات المادية التي منحت لهم مقارنة مع سنوات الاختفاء و البعد القسري عن الأهل و العائلة و الأحباب، و أن العديد من هؤلاء الذين تم إعتقالهم قد لقي حتفه بالسجن و على الرغم من الاستفادة المادية المحدودة لبعض من ذوي الحقوق خاصة منهم القاصرين فإن سنوات الحرمان من الأبوة و الأمومة و العيش في كنف و دفئ العائلة لن تعوضها مجرد منح مأذونية أو بطاقة للانعاش الوطني أو في أحسن الأحوال منزل بغرفة واحدة بحي الوفاق بالعيون كما صرح بذلك أحد أعضاء المجموعة .

وأضافت النائبة خديجة ابلاضي قائلة "من جهتنا كفريق العدالة و التنمية لابد من التذكير بأن الأقاليم الجنوبية كانت من ضمن المناطق التي لم تشملها جلسات الاستماع في إطار تنفيذ توصيات هيئة الانصاف و المصالحة و تم الاكتفاء بنقل بعض من الضحايا لشمال المملكة و في هذا الاطار وجب التذكير بأن الاستفادة مثلا من برنامج التأهيل لذوي الحقوق يتطلب السفر لمدينة الدار البيضاء حيث مقر المركز هناك"، الشيء الذي أعتبرته النائبة البرلمانية سببا موضوعيا لعدم إستفادة العديد من الضحايا من الصحراء و نفس الإشكال ينطبق على ما عبرت عنه بمصطلح " المجانية في التغطية الصحية " حيث يكون الضحية ملزما بأداء نسبة معينة من مجموع مصاريف العلاج و هو ما يدفع خديجة ابلاضي لطرح السؤال التالي : ما الذي قدمه المجلس الوطني لحقوق الانسان لساكنة الصحراء خاصة منهم ضحايا الاختفاء القسري و الاعتقال التعسفي ؟ وقبل ذلك وجب مساءلة المنتدى المغربي لحقوق الانسان بخصوص مآلات جبر الضرر المادي التي تخص الضحايا و ذويهم بالصحراء .

وللإشارة يأتي هذا اللقاء تزامنا مع الزيارة التي قام بها وفد من الأمم المتحدة المعني بالاعتقال التعسفي إلى العيون يومه الإثنين 15/12/2013

http://sadabladi.com/news3947.html

ينظم مركز الدراسات الصحراوية وطلبة ماستر الإنسان والمجال بالصحراء، من 18 إلى 20 دجنبر 2013، بمقر المركز بالرباط، أياما علمية ثقافية تحت شعار "الصحراء : ثقافة و إبداع".

وتستهدف هذه المبادرة التعريف بالأقاليم الجنوبية وكذا بأهم القضايا التي ترتبط بها عبر إشراك الطالب كفاعل في نشر المعرفة والثقافة الخاصة بالصحراء في محيطه الجامعي انطلاقا مما راكمه خلال تكوينه الأكاديمي في سلك الدراسات العليا.

ويضم برنامج هذه الأيام الثقافية تقديم محاضرات حول أهم القضايا الراهنة التي تتعلق بالأقاليم الجنوبية في بعدها الحقوقي والتنموي، مع محاضرتي السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حول "مسألة حقوق الإنسان" والسيد ادريس لكراوي، الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حول "النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية". وستطرح للنقاش خلال هذه الأنشطة قضايا رهانات صيانة التراث الأركيولوجي مع تقديم نتائج البعثات العلمية التي قامت بها الجمعية المغربية للتراث الصخري بجهات الصحراء في الأسابيع الماضية.

هذه الأيام ستعرف أيضا عرض أشرطة وثائقية وإقامة معرض للكتب والأدوات التراثية وأنشطة ثقافية متنوعة من إعداد الطلبة.

يشار إلى أن ماستر "الإنسان والمجال بالصحراء : الديناميات الاجتماعية"، يدخل ضمن برنامج عمل مركز الدراسات الصحراوية وانطلق تكوين أول فوج من الطلبة في السنة الجامعية 2012-2013 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، جامعة محمد الخامس – أكدال.

ويذكر أن مركز الدراسات الصحراوية، محدث بمبادرة من كلية الآداب والعلوم الإنسانية،-جامعة محمد الخامس أكدال الرباط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية للمملكة والمكتب الشريف للفوسفاط. ويهدف إلى تشجيع البحث العلمي المتعلق بالصحراء بما يساهم في حفظ الذاكرة وإنجاز أبحاث تطبيقية وتنموية وترسيخ دعائم نقاش علمي رصين وكذا انسجاما مع مقتضيات الدستور الجديد الرامية إلى ترسيخ الهوية الثقافية المغربية المتعددة لاسيما ما تعلق منها بالمكون الحساني.

كما يرمي المركز بشكل خاص إلى القيام بأبحاث متعددة التخصص تهم مجالات المعر فة التاريخية والاجتماعية والثقافية بمفهومها الواسع للأقاليم الجنوبية وتشجيع البحث في خدمة التنمية، بتعاون مع فاعلين محليين ودوليين، عن طريق تقديم أجوبة للأسئلة المطروحة في مجالات مختلفة في أفق المساهمة في تنمية الأقاليم الجنوبية.

http://www.zoompresse.com/news3472.html

أزطا أمازيغ العضو في المجلس الوطني لحقوق الإنسان يصدر تصريحه السنوي

أصدرت الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة (أزطا أمازيغ) العضو في المجلس الوطني لحقوق الانسان ,تصريحا قالت الجمعية إنه صدر بمناسبة الذكرى 65 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.و أضافت ذات الوثيقة في هذا التصريح الآتي ''بهذه المناسبة واستحضارا للدلالة العميقة التي تُجسدها هذه الذكرى التي تعتبر محطة خالدة في تاريخ البشرية التواقة إلى تحقيق حريتها وانعتاقها وتمتعها بكافة حقوقها اللغوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية بدون تمييز بسبب اللغة أو الثقافة أو الجنس أو الدين أو اللون أو العرق أو الانتماء السياسي أو غيره، فإن الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة وكما دأبت على ذلك. ترى أن هذه المحطة تشكل مناسبة لاستعراض أوضاع وتطورات الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية خلال سنة 2013:

لذلك ومن خلال متابعتها لمختلف الأوضاع العامة المرتبطة بالقضية الأمازيغية بالمغرب خلال هذه السنة، التي عرفت مستجدات سياسية تتلخص من جهة في التعديل الحكومي ، ونشر وزارة العدل لمضامين ميثاق إصلاح منظومة العدالة، وإطلاق الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني لحوارها في ذي الصلة بالجمعيات ومحيطها العام، وقبله بروز مبادرة دينامية إعلان الرباط التي أطلقتها الجمعيات الديمقراطية بالمغرب والحوار الموازي الذي بادرت إلى إطلاق ديناميته، وانتخاب المغرب عضوا بمجلس حقوق الإنسان ومن جهة أخرى استمرار الدولة في التماطل والتلكؤ لإخراج القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية منذ إقرار الدستور المعدل في يوليوز 2011، وسحب مقترح هذا الأخير من قبل حزب سبق له تبني مبادرة جمعيتنا وإيداعه لدى لجنة التشريع وحقوق الإنسان بالغرفة الأولى للبرلمان ، فإن المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة يصرح بما يلي :

رغم الجوانب الإيجابية للتنصيص الدستوري على موقع الأمازيغية في الهوية المغربية وعلى ترسيم اللغة الأمازيغية، فإن واقع الحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية مازال يعُج بالانتهاكات. لذا فإن ''أزطا أمازيغ'' يسجل ما يلي:

أولا . في مجال الحق في التنظيم وحرية الرأي والتعبير والحق في الشخصية القانونية والحق في محاكمة عادلة:

1- أنه وضدا على مقتضيات الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة ومقتضيات الفصول 12 و 25 و 29 من الدستور المعدل، فإن الحق في التنظيم والتجمع والتظاهر لا زال عرضة للخروقات حيث لا تزال الجمعيات الأمازيغية، ومنها على سبيل المثال فروع الشبكة الأمازيغية بكل من تنالت، والدار البيضاء ومراكش، وجمعية سوس للكرامة وحقوق الإنسان بأكادير، محرومة من وصل الإيداع القانوني الذي يخوله لهم القانون، رغم استنفادهم للطرق القانونية المقررة، بالمادة 5 من القانون رقم 75/00 بشأن الحريات العامة، وهو ما يشكل مخالفة صريحة لمقتضيات البند 9 من الفقرة (د) من المادة 5 من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري. كما أن رئيس الحكومة وكما فعل قبله الوزير الأول السابق يتماطل في إصدار مرسوم المنفعة العامة للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة بالرغم من استنفاد الملف مجمل مساراته الإجرائية منذ سنة 2006 وتواجده بالأمانة العامة للحكومة منذ ما يزيد عن ست سنوات.

أما على مستوى التجمعات العمومية والحق في التظاهر، فقد تعرضت عدة حركات احتجاجية للقمع، والاعتقالات ومحاكمات غير عادلة، بكل من أسا العرائش، أزيلال، خنيفرة، وملاس، وايميضر، حركة توادا نيمازيغن، 20 فبراير والمعطلين. ومازالت قوانين الحريات العامة تسمح بتأسيس الجمعيات على أساس عرقي عائلي، كرابطات الشرفاء، كما أن قانون الأحزاب ما زال يمنع تأسيس الأحزاب على أساس جغرافي جهوي، مما يضرب حرية تبني المواقف السياسية والتعبير عليها.

2- خلافا للوعود المقدمة والتزامات الدولة المغربية في مجال حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، وكذا توصيات الآليات الاتفاقية لحقوق الإنسان التي يعتبر المغرب طرفا فيها ومنها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، أثناء استعراض التقرير الحكومي بتاريخ (18 غشت 2010) واتفاقية حقوق الطفل وتوصيات الخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية، فالترسانة القانونية لم تتم ملاءمتها بعد مع مقتضيات هذه الاتفاقيات. حيث لا يزال الأمازيغيون يتعرضون لأبشع أنواع التمييز بسب اللغة والانتماء القومي على مستوى التشريع الجنائي والمدني، وعلى مستوى المساطر الجاري بها العمل بمنظومة العدالة، حيث يحرم الأمازيغ من التقاضي بلغتهم الأم أمام المحاكم بسبب الفصل الخامس من القانون رقم 3.64 بتاريخ 26 يناير 1965 المتعلق بتوحيد المحاكم والذي يجعل من اللغة العربية لغة وحيدة للتقاضي، وفي ذلك مساس صارخ بمقتضيات المادة 2 إلى 6 من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري والمادة 5 من الدستور المعدل.

إنه وخلافا لما كان منتظرا من ميثاق إصلاح منظومة العدالة في شقه المتعلق بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية فقد تم حصر حقوق المواطن/ة الناطق/ة بالأمازيغية في منظومة العدالة في تواصل المحاكم معه كمتقاض وفق إجراءات يشوبها الخلط والعمومية والغموض

3- تواتر منع تسجيل الأسماء الشخصية الأمازيغية بالرغم من التجاوب النسبي مع بعض الطلبات، حيث أن مساطر الإحالة على اللجنة العليا للحالة المدنية لا تزال تمس بحق الأطفال في اكتساب الأسماء الأمازيغية بسرعة وسلاسة على غرار من اختار آباؤهم أسماء عربية، وقد عمل ''أزطا أمازيغ'' على الاحتجاج على هذه التعقيدات غير ما مرة، بإصدار بيانات ومراسلة الجهات المعنية حيث رصد خلال هذه السنة فقط عشر حالات انتهاك ومصادرة الحق في الشخصية القانونية برفض ضباط الحالة المدنية تسجيل الأسماء الشخصية الأمازيغية، بكل من الدار البيضاء وليل الفرنسية وفالنسيا الاسبانية وبروكسيل البلجيكية والدريوش وأزيلال والخميسات وورزازات وإنزكان.

http://tamazghapress.com/%D8%A3%D8%B2%D8%B7%D8%A7-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D8%BA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B6%D9%88-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82/

ووجهت ''أزطا أمازيغ'' تظلمات ورسائل مفتوحة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وزارة العدل، وزارة الداخلية، رئاسة الحكومة، ووزارة التعاون والشؤون الخارجية، وتلقت الجمعية أجوبة من بعضها، غير أنها أجوبة لا تخرج عن سياق التوجيه لسلوك المساطر القانونية المنصوص عليها في قانون الحالة المدنية والذي نعتبره لا يتوافق مع المرجعية الدولية لحقوق الإنسان ونطالب بإعادة النظر فيه بشكل يضمن للجميع ودون استثناء الحق في اختيار الاسم الشخصي واكتساب الشخصية القانونية دون تمييز على أي أساس كان.

4- الاعتقالات والمحاكمات غير العادلة التي راح ضحيتها معتقلي الرأي للحركة الثقافية الأمازيغية بجامعة مكناس، والزج بهم في السجون وإصدار أحكام زجرية ضدهم.

وللأسف رغم إحالة ملف هؤلاء المعتقلين على وزارة العدل مُرفق بتقرير يوضح عدم استفادتهم من محاكمة عادلة، فإن الوزارة المذكورة لم تبادر إلى حد الآن إلى اتخاذ الإجراءات المخولة لها قانونا.

5- استمرار التعامل مع الاحتجاجات السلمية بالقمع، الاعتقالات والمحاكمات، كما حدث مع مناضلي ومناضلات الحراك الشعبي الاجتماعي والسياسي بكل من أسا العرائش، أزيلال، خنيفرة، وملاس، وايميضر، حركة توادا نيمازيغن، 20 فبراير و المعطلين، وغيرها.

6- استمرار الاستفزازات والتضييق على نشطاء الحركة الأمازيغية وعلى ذويهم وعائلاتهم حيث تعرض العديد من المناضلين للقمع والترهيب والاعتقال بعد رفعهم للأعلام الأمازيغية وحجزها بشكل تعسفي بكل من مهرجان موازين بسلا ومهرجان الحوز بتحناوت وهو ما يشكل خرقا سافرا لمقتضيات الدستور وتراجعا واضحا عن التزامات المغرب الدولية في مجال الإنسان وحقوق الشعوب

ثانيا- في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

استمرار رئاسة الحكومة والمندوبية السامية للمياه والغابات ومديرية الشؤون القروية التابعة لوزارة الداخلية، في خرق حقوق الجماعات السُّلالية الأصلية ذات الصلة بحقها في الانتفاع وتملّك الأراضي التي تعيش منها منذ عدة قرون، عبر اعتماد – خلال سنة 2012 – إعلانات من قِبل المندوبية السامية للمياه والغابات ومراسيم لرئاسة الحكومة المغربية ترمي إلى فتح مسطرة تحديد ما سمي بأملاك الدولة بمختلف جهات المغرب ومنها ما تقرر حسب ما توصلنا به من تقارير لساكنة كل من عمالة أشتوكن آيت باها، تيزنيت ، وساكنة آيت باعمران وإفني وتنالت وإيداكنظيف،اوملاس ، ايت سكيكو، الحاجب ، ميدلت ، تاهلة ، في أفق نزع ملكية أراضي ساكنتها وتحويلها إلى غابات للقنص بعد تهجير ساكنتها قسرا، وقد أدت هذه السياسات الحكومية مؤخرا إلى ارتفاع وثيرة الاحتجاج من قبل الساكنة بهذه المناطق ومؤازرة لهيئات المجتمع المدني. والمطالبة باحترام مقررات المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الشعوب الأصلية. كما أن ساكنة وملاس/أيت اعمر لازالت محرومة من حقها في الإستفادة من منافع المياه المعدنية التي تزخر بها المنطقة وباقي مواردها الهائلة والتي تنفرد بها شركة أوملاس (سيدي علي) كما أن مطلب الحق في العدالة الإجتماعية لساكنة إميضر المعتصمة مند فاتح غشت 2011 بجبل الألبان يجابه بالتعنت واللامبالاة. وهو ما جعلنا في ''ازطا امازيغ '' نعبر عن قلقنا إزاء المؤشرات الحالية على مستوي الحقوق الاقتصادية (التنمية البشرية، الصحة، التعليم، البطالة، الفقر...) التي تكشف أن المغرب يمر بظرفية صعبة وترسم صورة قاتمة لواقع ومستقبل المغاربة.

ثالثا- الحق في الإعلام و التعليم والكرامة الإنسانية وحق المشاركة في الحياة السياسية والثقافية:

• نسجل بأسف شديد إستمرار البرلمان بغرفتيه في منع النائبات والنواب بالغرفة الأولى للبرلمان من مخاطبة الحكومة أو طرح الأسئلة الشفوية باللغة الأمازيغية، مع غياب وسائل الترجمة علاوة على إقصاء مقترح جمعيتنا الرامي إلى إدماج مقاربة العدالة اللغوية بالقانون الداخلي لمجلس النواب.

• اعتماد دفتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة يقلص من حصة البث بالأمازيغية بالقنوات العمومية الناطقة بالعربية واللغات الأجنبية من 30% إلى أقل من 20 % استمرار حمل مؤسسات الإعلام الحكومية وتداوله للمصطلحات العنصرية والإقصائية من قبيل وكالة المغرب العربي للأنباء

• ضعف أداء ومردودية وميزانية القناة الثامنة للأمازيغية، واستمرار المساس بحقوق الصحفيين العاملين بها، بالإضافة إلى الإبقاء على ست ساعات للبث يومي، وعدم اتخاذ أية تدابير للرفع من هذه الحصة تطبيقا لمقررات دفتر تحملاتها لسنة 2012

• صدور قرار مشترك بالجريدة الرسمية (العدد 6086 بتاريخ 27 شتنبر 2012) القرار عدد 2490.12 المؤرَّخ في 19 شتنبر 2012، بين وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة والوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، بشأن تحديد شروط ومعايير وطرق دعم إنتاج الأعمال السينمائية، وقد كان هذا النص مُجحفا في حق اللغة الأمازيغية والسينما الأمازيغية. حيث أنَّ البند الثالث من المادة الرابعة من القرار المذكور الذي ينص على ما يلي:''يجب أن يتضمن الملف: مشروع السيناريو مع الحوار باللغة التي سيصَوّر بها الفيلم.على أن يكون السيناريو مُرفقا بنسخة باللغة العربية في حالة تقديمه بلغة أخرى'' فرغم أن اللغة العربية ليست اللغة الرسمية الوحيدة في دستور المغرب، ورغم أن العربية ليس لها أي امتياز آخر عن اللغات الأخرى (دستورية وغيرُها) فقد فضَّلها الوزيران لتكون لغة وحيدة لقراءة السيناريو ودعم السينما بالمغرب.

• توقيف مسار التدريس بالأمازيغية بالمستوى السادس ابتدائي منذ سنة 2010، وتخلف وزارة التربية الوطنية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بحكم الاتفاقية التي تربطهما عن اتخاذ التدابير اللازمة لاستمرار عملية التدريس بالمستويات الموالية، واستمرار عملية التدريس بالأمازيغية بشكل اختزالي حيث لا تتجاوز نسبة تغطيتها 5 % من مجموع المدارس الابتدائية بالمغرب، وفي حدود بعض الجهات مع غيابها في التعليم الخصوصي ، وفي ذلك مساس بمقتضيات المادة 13 من الاتفاقية الدولية المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و المادتان 12 و13 من اتفاقية حقوق الطفل، واستمرار وزارة التربية الوطنية في عدم تمكين التلاميذ والمدرسين بالمقررات المدرسية والحوامل البيداغوجية، علاوة على النسب الضعيفة من الوظائف المخصصة لأساتذة للأمازيغية في مناصب وزارة التربية الوطنية، بالإضافة إلى غياب تكوين واضح ومعمق وكاف للمدرسين، و تعثر التدريس الجامعي للغة الأمازيغية حيث تنتظم في شكل مسالك تابعة لشعب أخرى كالفرنسية مثلا، دون أن تخص لها شعبة قائمة الذات. بل في بعض الكليات (محمد الخامس بالرباط نموذجا) يتم تدريس الأمازيغية بدون إدماج الحرف تيفيناغ مما يطرح السؤال حول مصداقية التكوين ومرجعيته.

• اقتصار برامج محو الأمية وتعليم الكبار والتربية غير النظامية على تعلم اللغة العربية الكلاسيكية، في إقصاء تام للغة الأمازيغية رغم نجاعتها وأهميتها في هذا المجال.
• استثناء الأمازيغية من البرامج التعليمية الموجهة لمغاربة الخارج بفتح باب التباري "لتدريس اللغة العربية والثقافة المغربية لأبناء الجالية المغربية القاطنة بدول أوروبا" واللذين سيوضعون رهن إشارة مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة القاطنين بالخارج، وهو ما يتناقض مضمون المادة 29 من اتفاقية حقوق الطفل التي تنص على أن التعليم يجب أن يهدف إلى "تنمية احترام ذوق الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة.

رابعا- الحقوق الإنسانية للنساء الأمازيغيات:

• تهنئ الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة المناضلات الأمازيغيات على تبني اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع من شتنبر الماضي لقرار بخصوص حماية المدافعات عن حقوق الإنسان، لكن على المستوى الوطني بالرغم من إيجابية تبني الحكومة لبرنامج يهدف إلى إدماج مقاربات النوع الاجتماعي بالبرامج الحكومية والسياسات العمومية، فإنها لم تتخذ بعد أية إجراءات لملاءمة هذا البرنامج مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، كما لم تراعي في مقارباتها العدالة اللغوية والمجالية للنساء الأمازيغيات وهو ما يكرّس استمرار الميز اللغوي والثقافي تجاه المرأة الأمازيغية، وحرمانها من حقها في المشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية.

خامسا- على مستوى مأسسة آليات الحماية والنهوض باللغة والثقافة والحضارة الأمازيغية:

1- تخلف الدولة المغربية في الوفاء بالتزاماتها الدولية ذات الصلة بالممارسات الاتفاقية الخاصة بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتوصيات لجانها الأممية، ومنها العمل على:

* إعمال توصيات لجن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان
* التصديق على باقي البرتوكولات الاختيارية والإنضمام لقانون المحكمة الجنائية الدولية
* رفع التحفظ على المادة 22 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
* تنفيذ مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 14 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وهو ما يعوق التطبيق الشامل للاتفاقية ويفرغ مجموعة من مقتضياتها من محتواها الحقوقي والمؤسساتي.

2- غياب أي اعتماد مالي مباشر للنهوض بالأمازيغية في قانون المالية 2013/2014 من أجل ذلك فإن المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة "أزطا أمازيغ" إذ يجدّد تأكيده ومطالبته بما يلي :

1 . مراجعة الدستور الحالي في أفق إقرار دستور ديمقراطي يفصل بين السُلط والدين عن السياسة والدولة ويقر بالمساواة الكاملة بين اللغات والثقافات والرجل والمرأة ورفع كافة أشكال التمييز المكرسة بالتشريعات الوطنية ويلائم بين هذه التشريعات مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

2. التفعيل المستعجل لمقتضيات الفقرات الثالثة والرابعة من الفصل الخامس من الدستور، وذلك بمقاربة تشاركية، وانفتاح على كافة التجارب والكفاءات المهتمة بالموضوع، ونذكر هنا بمقترح مشروع القانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية الذي أعدته واقترحته جمعيتنا على مختلف النسيج الحكومي والمؤسساتي والحزبي والجمعوي.

3. تفعيل مقتضيات المادة 14 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي صادق عليها المغرب بتاريخ 18 دجنبر 1970 .

والعمل على تفعيل كل التوصيات والملاحظات الموَجّهة للدولة المغربية من طرف الهيئات الأممية، ومطالبة الدولة المغربية للوفاء بالتزاماتها الدولية ذات الصلة بالممارسات الاتفاقية الخاصة بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتوصيات لجانه الأممية.

4. تطوير تدريس الأمازيغية وتعميمه على جميع المستويات بما في ذلك محو الأمية والتربية غير النظامية وعلى جميع الأنشطة الدراسية، وتشجيع البحث العلمي في الأمازيغية لغة وحضارة وثقافة، ورفع كل حيف علمي وتاريخي عنها.

5. مراجعة النصوص القانونية والتنظيمية المؤطِرة للحقل الإعلامي والسمعي البصري بما يضمن إنصاف الأمازيغية وتأهيلها في هذا الحقل، مع العمل على تأهيل الأطر الصحفية المشتغلة بالأمازيغية وتقوية وجودها المهني والقانوني.

6. احترام الحق في الرأي والتعبير والتنظيم وعموما كل الحريات العامة والفردية المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

7. تنقيح الترسانة القانونية المغربية من كل النصوص التي يستشف منه التمييز وعدم الإنصاف للأمازيغية والناطقين بها، والعمل على استحضار التنوع اللغوي والتعدد الثقافي بالمغرب في كل السياسات العمومية.

8. احترام سيادة القبائل الساكنة المحلية على ثرواتها الطبيعية والمادية والرمزية واحترام حقها في تدبيرها بالطرق التي تراها مناسبة بما لا يتناقض مع المبادئ العامة لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها أمميا، وسَنّ سياسات اقتصادية مُنصفة وشفافة تسمح باستدماج كل الفئات والطبقات الاجتماعية وتلبي حاجتها في العيش الكريم.

في الأخير تُجدد الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة "أزطا أمازيغ" دعمها ومساندتها لمبادرات المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مساراتها الهادفة إلى استئصال والقضاء على مختلف أشكال وأنواع التمييز الذي تتعرض له الأمازيغية لغة وثقافة وحضارة."

رئيس الفرع الجهوي لمركز حقوق الناس: الملك يعزز مجال حقوق الإنسان باجتماع رسمي و يعطي تعليماته لحفظ حقوق المهاجرين.

إنعقد أمس الثلاثاء تحت إشراف جلالة الملك محمد السادس إجتماعا بمثابة جلسة عمل حضر أشغالها كل من رئيس الحكومة و السيد فؤاد عالي الهمة، مستشار صاحب الجلالة، والسادة وزراء الداخلية، والعدل والحريات، والشؤون الخارجية والتعاون، والوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، والسيد فاضل بنعيش، مكلف بمهمة بالديوان الملكي، والكاتب العام لقطاع التشغيل، كمبادرة عملية من جلالته، عقب صدور تقرير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، رفع إلى العلم السامي لجلالة الملك حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب.

و عقب هذه الجلسة العملية أصدر الديوان الملكي بلاغا أكد على أن استقبال المهاجرين يتطلب توفير الظروف الملائمة لإقامتهم وتمكين المقيمين منهم بطريقة شرعية من فرص الشغل، وأسباب الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، وشروط العيش الكريم، معتبرا أي البلاغ أن المغرب لا يمكنه استقبال جميع المهاجرين الوافدين عليه.

و بالنظر إلى موقع المغرب و علاقاته و تاريخه و امتيازه بالتعايش و رفض كل أشغال التمييز فقد أكد بلاغ الديوان الملكي على أنه سبق لجلالة الملك، غير ما مرة ، أن أصدر تعليماته السامية للسلطات المختصة بضرورة احترام حقوق المهاجرين والالتزام الصارم بتطبيق القانون في التعامل معهم وتقديم المساعدة للذين يريدون العودة إلى بلدانهم ومعاملتهم كجميع المغاربة، دون تمييز، كما شدد جلالته من خلال البلاغ على ضرورة مواصلة التصدي الحازم لشبكات التهريب والاتجار في البشر.

و في سياق مباشرة عملها بشكل فعلي أصدر جلالة الملك ، حفظه الله ، توجيهاته السامية للحكومة للإسراع بوضع وتفعيل استراتيجية ومخطط عمل ملائمين، والتنسيق في هذا الشأن مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومختلف الفاعلين المعنيين، بهدف بلورة سياسة شاملة ومتعددة الأبعاد لقضايا الهجرة ببلادنا، بما من شأنه أن يوفر للمغرب قوة اقتراحية حقيقية في هذا المجال ويمكنه من القيام بدور ريادي وفعال على الصعيدين الجهوي والدولي.

و قد اعتبر البلاغ الذي صدر عقب جلسة عمل هذه أن المغرب بدأ يعرف مؤخرا نوعا جديدا من المهاجرين، بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، معظمهم من إسبانيا، ثم من فرنسا وبلدان أوروبية أخرى.

وفي هذا الصدد، ذكر جلالة الملك بضرورة تسوية وضعيتهم، من خلال القيام لدى السلطات المعنية، بالإجراءات المتعلقة بإقامتهم والمهن التي يزاولونها، شأنهم في ذلك شأن المهاجرين الشرعيين من جنسيات أخرى بمن فيهم مهاجري جنوب الصحراء.

و قد جاءت هذه الجلسة عقب التقرير المرفوع لجلالته من قب المجلس الوطني لحقوق الانسان حخولب وضعية المهاجرين و اللاجئين كتجسيد عملي و اختيار موقف لجلاته من أجل أن يكوزن لعمله و لمواقفه بعدا واقعيا و لتدبير أحسن و أفضل بعيدا عن البلاغات و التصريحات، فالامر يتعلق بحضور وازن و عملي لجالته في جميع الميادين.

و في هذا الصدد أخذت ''وجدة فيزيون'' تصريحات العديد من الفاعلين حيث أكد السيد رشيد بشيري رئيس الفرع الجهوي لمركز حقوق الناس بوجدة على أن اللقاء المولوي السامي جاء بشكل استعجالي و تفاعلي ليقدم أرضية و خارطة طريق و تصور للدولة المغربية للتعامل مع المهاجرين غير النظاميين و تقديم آليات التعامل معهم بالمغرب، و كذا حقوق اللاجئين والمهاجرين الوافدين على المغرب بفعل ازمات دولية.

و علاقة بنفس الموضوع أكد السيد بشيري ان وضعية هؤلاء اللاجئين في بعض مناطق المغرب و خاصة الجهة الشرقية تستأثر باهتمام كبير من لدن الري العام المحلي و الجهوي حيث يتم توظيف هذا المشهد الحقوقي بشكل يسيء إلى سمعة المغرب الذي قطع أشواطا مهمة في ترسيخ ثقافة حقوق الانسان و لا يمكن لأحد نفي ريادة المغرب افريقيا و عربيا في مجال ترسيخ ثقافة حقوق الانسان.

ان مبادرة جلالة الملك جاءت في وقتها لاعتبارات أهمها سد الطريق على بعض الجمعيات الدولية و الوطنية التي تستغل كل من ملف المهاجرين و اللاجئين لخدمة أهدافها، بالإضافة الى إظهار رغبة جلالته في تدعيم أسس دولة الحق و القانون.

صحيفة الناس

اليزمي: ضرورة تكوين الشباب في حقوق الإنسان

قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن تقوية دولة الحق والقانون لن تتأتى دون تكوين الشباب في مجال حقوق الإنسان والتشبع بقيمها، باعتبار أن 51 من ساكنة المغرب تحت سن 25 سنة وأن المنظومة التعليمية تضم ستة ملايين من الأطفال والشباب، مؤكدا التزام المجلس ولجانه الجهوية بالعمل على جعل الشباب محورا أساسيا واستراتيجيا في برنامج عمله، وكذا إبرام شراكات والعمل اليومي مع المنظومة التربوية من أجل بناء وطن الحقوق المنفتح والملتزم بكونية حقوق الإنسان.

وأشار اليزمي، الذي كان يتحدث ضمن فعاليات حفل تتويج المتفوقين في مسابقة "جائزة ناشئة الفكر الحقوقي" برسم سنة 2013، إلى التجربة الرائدة للمغرب على المستوى العربي والإفريقي في مجال الإنصاف والمصالحة، وهو ما دفع بالعديد من الدول، حسب اليزمي، إلى إبداء اهتمام خاص بالاطلاع والاستفادة من التجربة المغربية في هذا المجال. للإشارة، فقد تم في ختام الحفل الإعلان عن تنظيم النسخة الثانية لهذه الجائزة تحت إشراف اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة وطانطان كلميم والداخلة أوسرد.

اليزمي يدافع من أجل انعقاد المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان بمراكش

أعلن السيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم أمس بمراكش احتضان المملكة المغربية للمنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، وترشيح مدينة مراكش لانعقاد هذه التظاهرة الكبرى في دجنبر 2014 ، حيث عبر عن عزمه الدفاع عن مدينة الحمراء حتى تحظى باستقبال هذا المنتدى العالمي، داعيا كافة فعاليات المدينة ومنتخبيها كي يتأهبوا للتحضير لهذا المحفل الدولي الذي ينعقد لأول مرة في بلد عربي، بعد انعقاد دورته الأولى في البرازيل في الفترة مابين 10 و13 دجنبر2013

وسيشهد المنتدى في دورته المقبلة، مشاركة حوالي خمسة عشر ألف مناضل ومناضلة ينتمون لمختلف دول العالم. هذا وقد تبلور اقتراح مراكش اقتناعا من رئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمستوى التنظيم المحكم الذي واكب أطوار مسابقة جائزة ناشئة الفكر الحقوقي، التي أسدل الستار عن نسختها الأولى أمس بأحد فنادق المدينة، حيث أقيم حفل باذخ لتتويج الفائزين الخمسة الأوائل من بين 56 تلميذا وتلميذة شاركوا في المرحلة النهائية من مباريات هذه الجائزة وهم: كوثر بومهدي من نيابة أسفي في المرتبة الأولى، سمية سريستو من نيابة الرحامنة في المرتبة الثانية، و في المرتبة الثالثة: سكينة عاجي من نيابة أسفي، بينما احتلت سامية علاو من نيابة اليوسفية المرتبة الرابعة، أما المرتبة الخامسة فقد كانت من نصيب عبد الكبير آيت يحيى من نيابة الصويرة.

و تبارى هؤلاء التلاميذ بخصوص جزء من النصوص التي يضمها كتاب "في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان" الذي صدر مؤخرا عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، و أعده الأساتذة: محمد سبيلا، عبد السلام بن عبد العالي ومصطفى لعريصة.

وفي حفل التتويج أوجز الأستاذ لعريصة رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش، أهداف جائزة ناشئة الفكر الحقوقي في كونها ترمي إلى إعادة الثقة في الكتاب، و التشجيع على القراءة، والعناية بها كحق وسلوك وواجب في الوقت ذاته، لتحريك أوراش من الأندية، وشبكات من المهتمين بثقافة حقوق الإنسان.

وقد تم حصر التجربة الأولى لمسابقة ناشئة الفكر الحقوقي على مستوى جهة مراكش تانسيفت الحوز بأقاليمها السبعة، وفي الحفل الختامي الذي خصص للمتفوقين في دورة 2013 ، تم تسليم الشعلة على الطريقة الأولمبية في شراكة مثمرة إلى اللجان الجهوية الثلاث: العيون، طانطان والداخلة، للمضي في ترسيخ أهداف الجائزة، و نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتحسيس تلاميذ وتلميذات السنة الثانية باكالوريا بقيم المواطنة المسؤولة، وبمضامين المواثيق الدولية، وتنمية قدراتهم المعرفية في مجال الفكر الحقوقي.

http://www.almassaia.com/ar/news.php?action=view&id=7730

توقيع اتفاقية شراكة وتعاون لتعزيز علاقات التعاون والتشارك بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية وورزازات ونيابة وزارة التربية الوطنية بالرشيدية في مجالات حقوق الإنسان

اعتبارا للمكانة الإستراتيجية التي توليها وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، للتربية على حقوق الإنسان والمساواة والمواطنة، واقتناعا بأن نشر قيم حقوق الإنسان في المجتمع وترسيخها، مرتبط بشكل قوي بالدور الحيوي للتربية والتكوين، وبانخراط مؤسساتها والتزامها بتعميق هذه القيم في فكر وسلوك الناشئة، وفي إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، أشرف كل من نائب وزارة التربية الوطنية بالرشيدية السيد عبد الرزاق غزاوي ورئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية وورزازات السيدة فاطمة عراش على توقيع اتفاقية شراكة وتعاون وذلك خلال الحفل المنظم في إطار اللقاء التشاوري مع رؤساء المصالح الإقليمية والجماعات المحلية بالرشيدية الذي احتضنته قاعة فلسطين يوم الاثنين 09 دجنبر 2013،برئاسة عامل إقليم الرشيدية السيد أحمد مرغيش.

وتسعى هذه الاتفاقية إلى وضع إطار عام للتعاون والشراكة بين نيابة وزارة التربية الوطنية الرشيدية واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية وورزازات لربط علاقات الشراكة والتعاون والتواصل فيما بينهما في مجال النهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها وترسيخها في منظومة التربية والتكوين بإقليم الرشيدية من خلال وضع وإنجاز وتتبع وتقويم أنشطة وبرامج مشتركة، مع التوظيف المشترك لإمكاناتهما المادية والمالية والبشرية والمعرفية والتربوية لتحقيق الأهداف المشتركة التي تتجلى بالأساس في ترسيخ التشبع بمبادئ حقوق الإنسان وقيمها وتعزيزها وإنماء مواقف إيجابية تجاه الذات والآخرين ونشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها فكرا وممارسة وتعزيز إشعاع المؤسسة وانفتاحها على محيطها وتحفيز المتعلمين على الإسهام في بلورة المعاني السامية للمسؤولية والانضباط وروح التعاون والتضامن بإرساء أسس التفاهم واحترام الإختلاف ونبذ العنف من خلال دعم أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان ، وكذا العمل على جعل فضاء المؤسسة مجالا لكل أشكال التغيير المسؤول من أجل تنمية وترسيخ سلوك المواطنة؛ علاوة على العمل على تطوير وتقوية كفايات وقدرات المؤطرين والمنشطين وتعزيز تأطير المؤسسات التعليمية في مجال التربية على المواطنة وحقوق الإنسان سواء من خلال إصدار نشرات ودوريات مشتركة في كل الجوانب المتعلقة بالتربية على المواطنة وحقوق الإنسان ،أوتنظيم تظاهرات وأنشطة تربوية وثقافية واجتماعية وفنية في مجال التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

هذا ويهدف هذا اللقاء التشاوري الذي عرف مشاركة رؤساء المصالح العسكرية والأمنية والمدنية والقضائية والهيئات المنتخبة وفعاليات المجتمع المدني إلى إبراز أهم الحاجيات القطاعية وتحديد الأولويات وتجميع المقترحات للنهوض بثقافة حقوق الإنسان بربوع الإقليم، من خلال اعتماد وثيقة "الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان" كقاعدة للعمل ومجال لتحقيق الالتقائية والتقاطع بين المصالح الإقليمية والجماعات المحلية من جهة وبين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية وورزازات من جهة أخرى، في أفق خلق دينامية تعبئ الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في الحقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإعلامي، وإضفاء الانسجام والتكامل والاستدامة على تدخلاتهم.

وتضمن برنامج اللقاء، بالإضافة إلى الجلسة الافتتاحية التي عرفت إلقاء كلمة كل من السيد عامل الإقليم والسيدة رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية وورزازات ، تقديم ورقة تعريفية حول المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومهام لجانه الجهوية، والتعريف بالأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان ورهاناتها وأهدافها، وتقديم حصيلة أشغال اللجنة الجهوية منذ تأسيسها، إلى جانب التواصل مع كل الفاعلين إقليميا للإعداد لتنزيل الأرضية عبر خطة جهوية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والنهوض بها.

http://www.men.gov.ma/AREF_MT/Lists/Pages/Detail.aspx?List=832ef70e-d1fc-4200-8d57-226781e306e2&ID=302

Réconciliation et dialogue nationaux

Convention pour la formation au Maroc de 200 Libyens

Une convention pour la formation de 200 Libyens dans le domaine de la réconciliation et le dialogue nationaux, a été signée samedi à Marrakech, entre le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH-Maroc) et l'Office libyen des affaires des combattants.

Cette convention a été signée en marge de la cérémonie de remise des prix aux lauréats de la 1ère édition du «Prix des droits de l'Homme pour les jeunes générations», par le président du CNDH, Driss El Yazami du côté marocain, et par le Directeur général de l'Office des affaires des combattants, Mustapha Abdelwahab, du côté libyen. En vertu de cet accord, pas moins de 200 Libyens seront formés sur les démarches pour la réconciliation nationale et pourront bénéficier ainsi de l'expertise et de la compétence du CNDH, une instance devenue une référence en matière de justice transitionnelle et de défense des droits de l'Homme.

La programme de formation débutera à partir de janvier prochain, et s'étalera sur huit phases (25 participants pour chaque phase).

Ces sessions de formation comprennent des aspects théorique et pratique relatives aux démarches de la réconciliation, la médiation, l'équité, le dialogue et la communication. Elles seront encadrées par des experts marocains du CNDH et de ses partenaires.

La cérémonie de signature de cette convention s'est déroulée en présence de Abdelâdim El Guerrouj, ministre délégué auprès du ministre de l'Education nationale et de la Formation professionnelle, Ahmed Abaddi, membre du CNDH, des Directeurs d'Académies de l'éducation et de la formation (AREF), en plus de délégués du ministère de l'éducation nationale, des cadres pédagogiques et des représentants de la société civile.

1184813

Marrakech

Distinctions aux lauréats du «Prix des droits de l'homme pour les jeunes générations»

La ville de Marrakech a abrité, samedi, la cérémonie de remise des distinctions aux lauréats de la 1ère édition du «Prix des droits de l'homme pour les jeunes générations», une initiative du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses Commissions régionales dans le cadre de la promotion des valeurs des droits de l'homme et de citoyenneté auprès des jeunes.

Le prix de cette première édition, organisé en partenariat entre la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Marrakech et les Académies régionales de l'éducation et de la formation (AREF) de Marrakech-Tensift-Al Haouz et de Doukkala-Abda, a été décerné à 5 élèves parmi 230 candidats.

Il s'agit de Kaouter Boumehdi (délégation de Safi), Soumaya Sarsatou (délégation des Rhamna), Soukaina El-Aji (délégation de Safi), Soumaya Allaoui (délégation de Youssoufia) et Abdelkebir Ait Lhaj (délégation d'Essaouira).

Les distinctions ont été remises en présence de Driss El Yazami, président du CNDH, Abdelâdim El Guerrouj, ministre délégué auprès du ministre de l'Education nationale et de la Formation professionnelle, Ahmed Abbadi, membre du CNDH, des Directeurs d'AREF, en plus de délégués du ministère de l'éducation nationale, des cadres éducatifs et des représentants de la société civile.

Ce prix représente l'esprit de coopération entre le CNDH et le ministère de l'éducation nationale et de la formation professionnelle en matière d'éducation et la culture des droits de l'Homme dans les établissements scolaires. Cet esprit est concrétisé par différentes conventions de coopération entre le CNDH et ses commissions, d'un côté, et les académies régionales de l'éducation, de l'autre, notamment la convention entre la CRDH de Marrakech et l'académie Marrakech-Tansift- Al Haouz signée le 27 avril 2013.

La phase finale du «prix des droits de l'homme pour les jeunes générations», lancé le 10 octobre dernier, a eu lieu le 1er décembre au lycée Abou El Abbas Essabti de Marrakech.

Cette phase a connu la participation de 53 élèves, qui ont pu réussir la deuxième phase au niveau des provinces. Les épreuves de cette phase finale sont issues du livre édité récemment par le CNDH intitulé «Des fondements philosophiques des droits de l'Homme» (Mohamed Sabila, Abdesslam Ben Abd El Ali et Mustapha Laarissa).

Intervenant à cette occasion, M. El Yazami a affirmé que la promotion de la culture des droits humains passe nécessairement par la formation de la jeune génération, compte tenu du fait que les jeunes de moins de 25 ans représentent 51 pc de la population du Royaume et que le système d'enseignement marocain compte quelques 6 millions d'élèves et d'étudiants.

Il a réaffirmé ainsi l'engagement du CNDH et de ses commissions régionales de faire de la jeunesse un axe stratégique de leurs programmes d'action. Des programmes fondés sur des partenariats avec le système de l'enseignement dans l'objectif de consacrer l'édifice d'une Nation des droits ouverte et engagées s'impose dans ce domaine depuis l'an 2000 à travers la mise à contribution des divers outils pédagogiques, le renforcement des capacités des cadres pédagogiques et administratifs, ce qui a permis au système de l'enseignement de mener à bien sa partition et s'ouvrir aux divers acteurs dans le domaine de la promotion des droits humains, a-t-il rappelé.

Il a réaffirmé, à cette occasion, l'engagement du gouvernement à poursuivre la réalisation du volet du programme d'urgence concernant l'éducation à la citoyenneté, au civisme, à la bonne gouvernance et à l'approche genre, appelant l'ensemble des partenaires et parties concernées à s'impliquer pour les valeurs universelles des droits humains, a-t-il précisé.

L'expérience du Maroc en matière de réconciliation et d'équité a intéressé plusieurs pays qui connaissent des transitions afin de bénéficier de cette expérience pilote, a-t-il dit.

En marge de cette cérémonie, une convention pour la formation de 200 Libyens dans le domaine de la réconciliation et le dialogue nationaux, a été signée entre le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH-Maroc) et l'Office libyen des affaires des combattants.

Pour sa part, M. Abdelâdim El Guerrouj s'est félicité du succès de cette initiative qui constitue une remarquable contribution dans la promotion des valeurs des droits humains et de la citoyenneté auprès de la jeune génération.

Un bilan des plus positifs davantage dans ce grand chantier.

La cérémonie de remise des prix a été agrémentée par des spectacles artistiques animés par des élèves et enseignants des académies de Marrakech et d'Abda-Doukkala. La rencontre a été également marquée par la projection du documentaire ''demain je reviens'' qui relate la vie quotidien d'élèves en milieu rural et leur courage à parcourir de longues distances pour rejoindre leur école. Au terme de cette cérémonie, il a été annoncé que la deuxième édition du «Prix des droits de l'homme pour les jeunes générations» sera organisée par les CRDH de Laayoune, Smara, Tan-Tan, Guelmim, Dakhla et Aousserd.

Convention

17 7054

Une convention de coopération et de partenariat pour la promotion de la culture des droits de l'Homme au sein des établissements scolaires, a été signée, samedi à Marrakech, entre le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le ministère de l'Education nationale et de la Formation professionnelle.

Cette convention a été paraphée, en marge de la cérémonie de remise des prix aux lauréats de la 1ère édition du «Prix des droits de l'Homme pour les jeunes générations», par le ministre délégué auprès du ministre de l'Education nationale et de la Formation professionnelle et le président du CNDH.

Remise des distinctions aux lauréats du «Prix des Droits de l'Homme pour les jeunes générations»

1722213

La ville de Marrakech a abrité, samedi, la cérémonie de remise des distinctions aux lauréats de la 1ère édition du «Prix des droits de l'homme pour les jeunes générations», une initiative du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses Commissions régionales dans le cadre de la promotion des valeurs des droits de l'homme et de citoyenneté auprès des jeunes.

Le prix de cette première édition, organisé en partenariat entre la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Marrakech et les Académies régionales de l'éducation et de la formation (AREF) de Marrakech-Tensift-Al Haouz et de Doukkala-Abda, a été décerné à 5 élèves parmi 230 candidats.

Il s'agit de Kaouter Boumehdi (délégation de Safi), Soumaya Sarsatou (délégation des Rhamna), Soukaina El-Aji (délégation de Safi), Soumaya Allaoui (délégation de Youssoufia) et Abdelkebir Ait Lhaj (délégation d'Essaouira).

Les distinctions ont été remises en présence de Driss El Yazami, président du CNDH, Abdelâdim El Guerrouj, ministre délégué auprès du ministre de l'Education nationale et de la Formation professionnelle, Ahmed Abbadi, membre du CNDH, des Directeurs d'AREF, en plus de délégués du ministère de l'éducation nationale, des cadres éducatifs et des représentants de la société civile.

Ce prix représente l'esprit de coopération entre le CNDH et le ministère de l'éducation nationale et de la formation professionnelle en matière d'éducation et la culture des droits de l'Homme dans les établissements scolaires. Cet esprit est concrétisé par différentes conventions de coopération entre le CNDH et ses commissions, d'un côté, et les académies régionales de l'éducation, de l'autre, notamment la convention entre la CRDH de Marrakech et l'académie Marrakech-Tansift- Al Haouz signée le 27 avril 2013.

La phase finale du «prix des droits de l'homme pour les jeunes générations», lancé le 10 octobre dernier, a eu lieu le 1er décembre au lycée Abou El Abbas Essabti de Marrakech.

Cette phase a connu la participation de 53 élèves, qui ont pu réussir la deuxième phase au niveau des provinces. Les épreuves de cette phase finale sont issues du livre édité récemment par le CNDH intitulé «Des fondements philosophiques des droits de l'Homme» (Mohamed Sabila, Abdesslam Ben Abd El Ali et Mustapha Laarissa).

Intervenant à cette occasion, M. El Yazami a affirmé que la promotion de la culture des droits humains passe nécessairement par la formation de la jeune génération, compte tenu du fait que les jeunes de moins de 25 ans représentent 51 pc de la population du Royaume et que le système d'enseignement marocain compte quelques 6 millions d'élèves et d'étudiants.

Il a réaffirmé ainsi l'engagement du CNDH et de ses commissions régionales de faire de la jeunesse un axe stratégique de leurs programmes d'action. Des programmes fondés sur des partenariats avec le système de l'enseignement dans l'objectif de consacrer l'édifice d'une Nation des droits ouverte et engagées pour les valeurs universelles des droits humains, a-t-il précisé.

L'expérience du Maroc en matière de réconciliation et d'équité a intéressé plusieurs pays qui connaissent des transitions afin de bénéficier de cette expérience pilote, a-t-il dit.

En marge de cette cérémonie, une convention pour la formation de 200 Libyens dans le domaine de la réconciliation et le dialogue nationaux, a été signée entre le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH-Maroc) et l'Office libyen des affaires des combattants.

Pour sa part, M. Abdelâdim El Guerrouj s'est félicité du succès de cette initiative qui constitue une remarquable contribution dans la promotion des valeurs des droits humains et de la citoyenneté auprès de la jeune génération.

Un bilan des plus positifs s'impose dans ce domaine depuis l'an 2000 à travers la mise à contribution des divers outils pédagogiques, le renforcement des capacités des cadres pédagogiques et administratifs, ce qui a permis au système de l'enseignement de mener à bien sa partition et s'ouvrir aux divers acteurs dans le domaine de la promotion des droits humains, a-t-il rappelé.

Il a réaffirmé, à cette occasion, l'engagement du gouvernement à poursuivre la réalisation du volet du programme d'urgence concernant l'éducation à la citoyenneté, au civisme, à la bonne gouvernance et à l'approche genre, appelant l'ensemble des partenaires et parties concernées à s'impliquer davantage dans ce grand chantier.

La cérémonie de remise des prix a été agrémentée par des spectacles artistiques animés par des élèves et enseignants des académies de Marrakech et d'Abda-Doukkala. La rencontre a été également marquée par la projection du documentaire "demain je reviens" qui relate la vie quotidien d'élèves en milieu rural et leur courage à parcourir de longues distances pour rejoindre leur école.

Au terme de cette cérémonie, il a été annoncé que la deuxième édition du «Prix des droits de l'homme pour les jeunes générations» sera organisée par les CRDH de Laayoune, Smara, Tan-Tan, Guelmim, Dakhla et Aousserd.

Droits de l'Homme

Partenariat entre le CNDH et le ministère de l'Education nationale

Une convention de coopération et de partenariat pour la promotion de la culture des droits de l'Homme au sein des établissements scolaires, a été signée, samedi à Marrakech, entre le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le ministère de l'Education nationale et de la Formation professionnelle.

Cette convention a été paraphée, en marge de la cérémonie de remise des prix aux lauréats de la 1ère édition du «Prix des droits de l'Homme pour les jeunes générations», par le ministre délégué auprès du ministre de l'Education nationale et de la Formation professionnelle, Abdelâdim El Guerrouj, et le président du CNDH, Driss El Yazami. 17/12/13

Elle vise à apporter un appui aux clubs éducatifs des Droits de l'homme des établissements scolaires ainsi qu'aux programmes et activités réalisés par ces clubs au niveau national, en plus du renforcement des compétences des acteurs et associations œuvrant dans le domaine de la promotion des droits de l'Homme.

Cette convention a aussi pour objectifs le renforcement de la coopération et de l'action commune entre les Académies régionales de l'éducation et de la formation (AREF) et les Commissions régionales des droits de l'Homme (CRDH) relevant du CNDH, outre l'échange d'informations, de documentation et de publications relatives à la promotion de la culture des droits de l'Homme.

Cette convention s'étalant sur une durée de 4 années renouvelables, s'inscrit dans le cadre de la consolidation des relations étroites liant le CNDH, les CRDH, le ministère de l'Education nationale et de la Formation professionnelle, et les AREF.

Une telle initiative s'inscrit également en continuité par rapport aux conventions signées avec le CNDH, le 7 décembre 2005, le 23 décembre 2008 et le 13 octobre 2010, alors Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH).

La cérémonie de signature de cette convention s'est déroulée en présence de Ahmed Abbadi, membre du CNDH, de Directeurs d'AREF, en plus de délégués du ministère de l'éducation nationale et des cadres éducatifs et des représentants de la société civile

بتعاون بحريني مغربي.. التحضير لإطلاق محكمة عربية لحقوق الإنسان

يشتغل المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين على مشروع إطلاق المحكمة العربية لحقوق الإنسان، التي سيكون مقرها في العاصمة البحرينية المنامة.

وكشف الدكتور أحمد عبد الله فرحان، الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أن مؤسسته تشتغل مع الأمين العامل للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، على دراسة سبل إطلاق هذه المحكمة الحقوقية التي أمر بها الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين.

أحمد عبد الله فرحان، في تصريح لموقع «كيفاش»، قال: «نحضر مع محمد الصبار لمؤتمر عربي في البحرين، وندرس إقحام ثلاثة بلدان من الوطن العربي ليكونوا شركاء مع البحرين في هذه التجربة ولنبحث سبل التأسيسي لهذه المحكمة التي من المنتظر أن يكون مقرها مدينة المنامة البحرينية».

وأضاف الأمين العام: «زرت العديد من المرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب لاقتناعنا بالتجربة الرائدة للمغرب في ملف حقوق الإنسان وفي موضوع العدالة الانتقالية، ونحن اليوم بصدد توقيع مذكرة تفاهم مع المجلس للاسفادة في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان وفي مجال نقل الخبر إلى البحرين».

وأكد فرحان أن التعاون مع المجلس في المغرب جاد، وقال: «نحاول أن نستفيد من التجربة المغربية بما يتوافق مع الشارع البحريني، ولا يمكن إلا أن نقوي علاقة مع أشقائنا المغاربة لنقلة نوعية حقيقية للتعاطي مع ملف حقوق الإنسان».

http://www.marocpress.com/kifache/article-365064.html

Sahara : L'UE pour une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable

L'Union européenne encourage toutes les parties concernées par la question du Sahara à parvenir à une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable à ce différend régional.

Dans sa déclaration pour la 11ème session du Conseil d'association UE-Maroc, "l'UE rappelle son attachement au règlement du conflit du Sahara et exprime son plein soutien aux efforts du Secrétaire général de l'ONU et de son Envoyé personnel pour aider toutes les parties concernées à parvenir à une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable".
L'UE "encourage toutes les parties à continuer à travailler avec l'Envoyé personnel du SG de l'ONU en vue de progresser dans la recherche d'une telle solution, en faisant preuve de réalisme et d'un esprit de compromis".
Elle exprime au nom des 28 Etats membres le vœu que les efforts en direction d'une meilleure intégration maghrébine contribueront à des avancées sur la voie du règlement de ce conflit.
L'UE réaffirme, d'autre part, son attachement au respect des droits de l'Homme et rappelle les obligations qui incombent à chaque partie, tout en se félicitant, dans ce contexte du renforcement et de la constitutionnalisation du rôle du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en matière de surveillance et de défense des droits humains y compris au Sahara à travers ses commissions à Laâyoune et Dakhla.
Pour sa part, le Maroc réitère, dans sa déclaration, son ferme engagement pour parvenir à une solution politique définitive juste, durable et mutuellement acceptable au différend régional autour du Sahara marocain et son soutien aux efforts du Secrétaire général des Nations Unies et de son envoyé personnel.
Le Royaume réaffirme aussi son appui au processus de négociations comme seule et unique voie pour le règlement de ce différend et rappelle que le Conseil de sécurité de l'ONU a clairement défini, dans les sept dernières résolutions adoptées depuis 2007, les paramètres pour le règlement de la question de Sahara, dont notamment la prééminence de l'initiative marocaine d'autonomie, le réalisme et l'esprit de compromis pour parvenir à une solution mutuellement acceptable et l'engagement de l'ensemble des parties pour mettre un terme au statu quo.
Aussi, le Maroc fait sien les appels réitérés du Conseil de sécurité à l'Algérie pour permettre au Haut-Commissariat aux réfugiés (UNHCR) de conduire le recensement des populations des camps de Tindouf, conformément à ses résolutions pertinentes de ces trois dernières années.
Le conflit du Sahara dit "occidental", rappelle-t-on, est un conflit artificiel imposé au Maroc par l'Algérie. Le Polisario, un mouvement séparatiste soutenu par le pouvoir algérien, revendique la création d'un Etat factice au Maghreb.
Cette situation bloque tous les efforts de la communauté internationale pour une solution du conflit basée sur une autonomie avancée dans un cadre souverain marocain et une intégration économique et sécuritaire régionale.

http://www.atlasinfo.fr/Sahara-L-UE-pour-une-solution-politique-juste-durable-et-mutuellement-acceptable_a48012.html

عين على الصحافة: الاتجار في طلبات العفو والمخدرات والأفلام الإباحية في سجن القنيطرة

هو تقرير صادم عن السجن المركزي بالقنيطرة نقلت "أخبار اليوم المغربية " تفاصيله، تقرير كشف عن وجود 323 نزيلا مصابين بأمراض عقلية ونفسية 32 منهم محكومون بالإعدام، في وقت توفي في هذا السجن 19 سجينا خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2013.

التقرير البرلماني الذي أعدته لجنة زارت السجن، تحدث عن انتشار ظاهرة الاتجار بالمخدرات فيه، إضافة إلى الهواتف المحمولة وطلبات العفو والأفلام الإباحية، مشيرا إلى القسوة المفرطة في معاقبة عدد من المحكومين بالإعدام والعقوبات الطويلة الأمد، علاوة على استمرار مجموعة من التجاوزات المهينة للكرامة ضد النزلاء.

في الدار البيضاء، العمدة يقدم خطة استعجالية لإنقاذ المدينة من السكتة القلبية، تنشر نفس الجريدة، وذلك بعد شهرين من الخطاب الملكي الذي تحدث عن الأوضاع في العاصمة الاقتصادية، حيث قدم محمد ساجد الملامح الكبرى لمخطط يقوم أساسا على إصلاح الطرق ودعم شبكة الإنارة العمومية، علاوة على هيكلة المناطق بالضواحي وتحسين شبكة النقل الحضري وحماية العاصمة الاقتصادية من فيضانات وادي بوسكورة.

رغم فوزها بجائزة حقوقية رفيعة من الأمم المتحدة، إلا أن خديجة الرياضي لم تتلق أي تهنئة من مؤسسة رسمية فيما عدا تهنئتها من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما أوردت "أخبار اليوم" التي قالت أن مجلس اليازمي قد بعث برسالة تهنئة إلى الرئيسة السابقة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أشاد فيها بالدور الذي لعبته الرياضي في دعم الحريات والحقوق ومسيرتها النضالية من أجل العدالة الدولية.

"الصباح" تحدثت عن اعتزام الحكومة "كهربة" الأسر المغربية، وذلك بإقرار زيادات مرتقبة في أسعار الكهرباء والماء والتطهير، بهدف تقليص الأزمة المالية التي يعيشها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. وهي زيادات لم يعلن بعد عن نسبها، مع العلم أنه قد تم اتخاذ القرار ومناقشته في مجلس الحكومة منذ أكثر من سنة، حيث تقرر أن يتم اعتمادها في إطار مخطط شامل لإعادة هيكلة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

المملكة السعودية تقلص من مدة بقاء المعتمرين على أراضيها إلى 14 يوما، خبر أوردته جريدة "التجديد"، متحدثة عن تأكيد وزارة الحج السعودية عدم منح تأشيرات جديدة لشركات العمرة إلا بعد الوفاء بالتزامها في مجال ترحيل من قدموا عبر رحلاتها على أن لا تتجاوز مدة إقامتهم 14 يوما كحد أقصى بعد أن كانت مدة الإقامة المسموح بها في السابق تصل إلى ثلاثين يوما.

ادريس لشكر، الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، يدلي بدوله في النقاش الدائر حو إلغاء عقوبة الإعدام في المغرب، حيث قال أن إلغاء عقوبة الإعدام سيمكن المغرب من طي صفحة التأويل البدائي لمفهوم العقاب، حسب ما نقلت جريدة "الاتحاد الاشتراكي"، مضيفا أن إلغاء هذه العقوبة سيجعل المغرب يضيف إلى تجربته المشرقة في طي صفحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. لشكر الذي كان يتحدث خلال ندوة بالبرلمان، أبرز أنه ينبغي مناقشة هذا الموضوع في ضوء مختلف المؤشرات المسجلة على المستوى الوطني والتي تسير في اتجاه إلغاء هذه العقوبة.

"المساء" تحدثت عن أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت برنامجا شاملا جديدا لدعم القوات الجوية المغربية تحت إشراف نخبة من خبراء الجيش الأمريكيوهي مبادرة تأتي في إطار إستراتيجية واشنطن لدعم حلفائها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل مواجهة التحديات الأمنية التي تفرض نفسها من حين لآخر. هذا البرنامج، يشمل دعما لوجيستيكيا وتكوينا للعنصر البشري.

إمبراطورية ميلود الشعبي على حافة الانهيار، عنوان عريض أوردته صحيفة "الناس"، التي قالت أن مجموعة من الشركات التابعة لهولدينغ الملياردير المغربي تواجه صعوبات مالية، أدت بها إلى تفويت مقر شركة "يينا ستيل" لشركة "رونو"، والاتجاه نحو بيع فندق "رياض موغادور" لـ"كولدن توليب"، وهي إجراءات ينتهجها الشعبي لمواجهة شح السيولة المالية في مشاريع أطلقها قبل سنوات، حيث يعتزم نهج استراتيجية بيع وعاء عقاري كبير لذلك.

جريدة "الخبر"، نشرت أن مستشارين جماعيين وفاعلين جمعويين يستعدون للاحتجاج أمام منزل رئيس الحكومة عبد الغله بنكيران بحي الليمون بمدينة الرباط، حيث يعتزمون توجيه قافلة تتكون من خمس حافلات للنقل العمومي وعشرات السيارات الخصوصية صوبها، وذلك لإسماع شكواهم إلى بنكيران بهدف فتح تحقيق بخصوص ما أسموه بالتجاوزات في تدبير الشأن المحلي في جماعة قيصر التي ينتمون إليها.